

# الحكومة تقدم مسودة الميثاق الوطني للبيئة

ستشهد السنة القادمة إنجاز 79 محطة أخرى كما ستشهد نفس السنة إنجاز 24 مطرحة عموميا مراقبا لبلوغ هدف التخلص من نسبة 60 ٪ من النفايات الصلبة.

■ الجيلالي بنحليمة

## ■ الرياض، الأحداث المغربية

بعد أكثر من سنة ونصف من توقيع الحكومة على اتفاقيات الشراكة مع جهات المملكة وبعد سنة من انطلاق المشاورات الجهوية حول تأسيس ميثاق وطني للبيئة قدمت أمس الحكومة ممثلة في الوزارة المكلفة بالبيئة المسودة المعدلة من الميثاق الوطني للبيئة، بعدما كانت الحكومة قد قامت بإنجاز مسودة أولية للمشروع الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في أكتوبر من 2009 تم عرضها كأرضية للمشاورات المتعددة والتي انطلقت في النصف الأول من السنة الماضية.

الوزير الأول عباس الفاسي في كلمة القاها في افتتاح جلسة تقديم الميثاق الوطني للبيئة التي أرادت الوزارة المكلفة بالبيئة، أمس ركز على التذكير بالاستراتيجيات والبرامج التي اعتمدها الحكومة خلال السنتين الأخيرتين من أجل تحقيق فضاء بيئي سليم في المغرب.

لغة التفاوض لم تفارق محيا الوزير الأول وهو يؤكد أن عددا من مشاريع القوانين توجد حاليا في مرحلة متقدمة من الدراسة داخل البرلمان، منها تلك المتعلقة بحماية الساحل ومشاريع أخرى تخص المحافظة على التربة، بل إن حتى الحماية من آثار الضجيج يوجد نصها مشروع قانونها تحت انظار البرلمان.

موازية مع ذلك يؤكد الوزير الأول «تم استصدار كل المراسيم والقرارات المتعلقة بتنظيم اشتغال اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسة التأثيرات على البيئة المتعلقة بكل المشاريع التنموية مع إعطاء الإمكانية للمواطن لإبداء رأيه حولها».

وأضاف عباس الفاسي أن الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وبين الجهات مكنت من إنجاز 42 محطة لمعالجة المياه العادمة، بينما

## الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة تدعو إلى إحداث لجنة عليا للبيئة والتنمية المستدامة

# ضرورة تعبئة جميع القطاعات والأطراف المعنية لإعداد مشروع القانون الإطار للميثاق الوطني للبيئة

من جهة أخرى، دعا المشاركون إلى الإسراع بإعداد وتفعيل المخطط الوطني للحماية المستدامة للبيئة بصفة تدريجية، وإلى ضرورة ترجمة المخطط الوطني للحماية المستدامة للبيئة إلى مخططات جهوية ومحلية، وإقامة شبكة وطنية للفاعلين في مجال البيئة تقوم بتسهيل تبادل المعلومات بتنسيق مع المرصد الوطني للبيئة لتعزيز التتبع واليقظة البيئية.

أما بخصوص الإجراءات الواجبة، دعت الدورة السابعة للمجلس إلى إعداد برنامج وطني للتواصل وللحسيس والتربية البيئية، بهم جميع شرائح المجتمع، ودعم التكوين والبحث العلمي في مجال البيئة والتنمية المستدامة عبر إقامة شراكات مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي

وضع اليات لتطبيق مبادئ وقيم الميثاق، خاصة منها مبادئ الوقاية والاحتياط والمسؤولية. ودعا المشاركون إلى إحداث شرطة بيئية، ومسطرة للتقييم البيئي الاستراتيجي في أقرب الأجل وتطبيقها على البرامج التنموية والقوانين الجديدة، فضلا عن إشراك المجتمع المدني مع السلطات العمومية في أنشطة وبرامج تفعيل الميثاق وتدعيمه بالوسائل الضرورية للقيام بهذا الدور.

وبعد الدعوة إلى خلق محكمة خاصة بالبيئة، أوصى المشاركون بأهمية جمع القوانين والنصوص البيئية في مدونة للبيئة والعمل على تبسيطها لتسهيل تطبيقها، إضافة إلى مراجعة جميع القوانين الجاري بها العمل في ضوء مضمون القانون الإطار للميثاق قصد تحيينها.

إعداد مشروع القانون الإطار للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، استجابة للتعليمات الملكية السامية، ودعوة اللجنة القانونية المنعقدة عن المجلس الوطني للبيئة لتتبع إنجاز هذا المشروع، مشددة على أهمية إعداد هذا القانون انطلاقا من تقييم النصوص القانونية الحالية لتحديد جوانب القوة والضعف، إضافة إلى إشراك الخبراء لأخذ الجوانب التقنية لحماية البيئة بعين الاعتبار.

كما أوصت بعواكسة مشروع الميثاق بإجراءات وتدابير خاصة الأليات المالية والاقتصادية، وكذا دعم الموارد البشرية لتسريع وتفعيل الميثاق، والعمل على تحديد مؤشرات تقييم اجراء الميثاق بشكل دوري ومتنظم، وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين ومواكبتهم من أجل تطبيق وتنفيذ مقتضيات الميثاق. إضافة إلى

دعت الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة، في ختام أشغالها يوم الثلاثاء بالرباط، إلى إحداث لجنة عليا للبيئة والتنمية المستدامة، تضم كل القطاعات الوزارية، يسند لها دور الإشراف والتنسيق والتوجيه في أفق تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

كما دعت الدورة إلى إحداث لجن جهوية للبيئة والتنمية المستدامة من أجل تفعيل الميثاق الوطني على المستوى الجهوي بتوافق مع مشروع الجهوية الموسعة، وتدعيم المرصد الجهوية والمصالح الخارجية للبيئة قصد تمكينها من القيام بالنور المنوط بها.

وأكدت التوصيات المنبثقة عن هذه الدورة على ضرورة تعبئة جميع القطاعات والأطراف المعنية

# غدا ينعقد المجلس الوطني للبيئة مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

● يعقد المجلس الوطني للبيئة، يوم غد 8 فبراير الجاري بالرباط، دورته السابعة حول موضوع «مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة».

وأفاد بلاغ لكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، بأن الدورة السابعة، التي سيقترأس جلساتها الافتتاحية الوزير الأول السيد عباس الفاسي، ستخصص لدراسة نتائج المشاورات حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وسيتم خلالها تقديم تقرير حول التطور الحاصل في ما يخص النصوص القانونية المتعلقة بحماية وتثمين البيئة.

وأشار البلاغ إلى أن تنظيم هذه الدورة يأتي كتتويج لمسلسل المشاورات الواسعة حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي أعدته الحكومة تنفيذا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الواردة في خطاب العرش لسنة 2009.

# الوزير الأول في افتتاح الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة؛ الحكومة اعتمدت مقاربة جديدة في تدبير الشأن البيئي بتفعيل العمل المحلي وتسريع إنجاز مشاريع التأهيل البيئي

انطلاقاً فعلى لإنجاز مشاريع الصرف الصحي. أما بالنسبة للبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، فقد تم إنجاز لحد الآن 12 مطرحة مراقبا و6 مطرحة أخرى هي في مراحل متقدمة من الإنجاز مع إعادة تأهيل المطرحة العشوائية. ويتعين إنجاز 24 مطرحة مراقبا للبلوغ هدف التخلص بنسبة 60% من النفايات الصلبة في غضون سنة 2012، (وستبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 5 ملايين درهم).

واستحضارا للعلاقة الوثيقة بين جودة الهواء وصحة المواطنين، عملت الحكومة في هذا المجال على بلورة برنامج وطني طموح، من بين مكوناته تعميم محطات قياس جودة الهواء على جميع مناطق المملكة وصل عددها حاليا إلى 20 محطة على أن نعلم على باقي أهم المدن المغربية قبل متم سنة 2012، وتعتبر تجربة المغرب في تسويق التزوير الخلفي والنقل النظيف رائدة لتقليص نسبة انبعاث الغازات الملوثة.

أما فيما يخص الحد من التلوث الصناعي، فقد اعتمدت الحكومة مقاربة تدرجية تهدف إلى دعم الجهود المبذولة من طرف القطاع الصناعي قصد تأهيل الوحدات الصناعية الملوثة من خلال الدعم الذي يقدمه صندوق محاربة التلوث الصناعي، بالإضافة إلى إعطاء أهمية كبرى للجانب التحسيني والتربوي الذي يعتبر ركيزة أساسية لدعم كل هذه البرامج قصد إرساء منظومة متكاملة لحماية مستدامة للبيئة.

حضرات السيدات والسادة؛  
إذا كان من المتوقع إنجاز جل مشاريع ما بصطلح على تسميته بالتأهيل البيئي قبل متم 2015 وإرجاع كل مؤشرات تتبع الحالة البيئية بلادنا إلى المستويات المعتمدة دوليا، فإنه اليوم أصبح ملحا علينا أن نتوغل بلادنا على منظومة متكاملة وفعالة للحفاظ المستديم على بيئتنا وفق مبادئ التنمية المستدامة. وأنه من دواعي السرور أن نلاحظ أن المشاورات الواسعة التي تحت حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة لم تكن فقط بالتطرق إلى وجوب إنتاج هذه المنظومة بل برزت كذلك عدة أفكار وإجراءات عملية تساعد على إنجاز هذا البناء.

ولقد كان لي شرف إعطاء انطلاق سلسلة تلك اللقاءات التشاورية الجهوية حول هذا المشروع وذلك في بداية سنة 2010، خصصت لتبادل الرأي وإغناء مجموعة من المقترحات المستندة إلى الواقع اليومي المعاش لدى الساكنة المحلية. وقد مكنت هذه المشاورات التي جرت على ثلاثة مستويات: اللقاءات التشاورية الجهوية، والموقع الإلكتروني للميثاق، والمبادرات واللقاءات الموازية من صياغة مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي هو اليوم بين أيديكم، ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن لنوه بكل الجهود التي بذلت في هذا الإطار من طرف كل الفعاليات من قطاع عام وخاص وأحزاب وبقائيات وجمعيات المجتمع المدني وجمعيات مهنية ومؤسسات البحث العلمي وكل شرائح المجتمع. وإن اجتماعكم اليوم يعتبر بالغ الأهمية لكونه سيتناول بلاياها والتحديات والإغناء كل ما جاء به هذا المشروع، وأني أتقن أن يكفل هذا العمل بنجاح متمين، ولي اليقين أن الخلاصات التي ستنتج عنه و تنتظرها الحكومة، ستمكننا من إتمام تركيبة هذا المشروع ليكون حاضرا لبيئتنا وضامنا لحقوق الأجيال القادمة.



تأ حسنني

وباستعمال الأكياس واللفافات من البلاستيك القابل للتحلل أو القابل للتحلل بيولوجيا، كما أن مشاريع قوانين أخرى توجد حاليا في مرحلة متقدمة من الدراسة داخل البرلمان نذكر منها مشروع قانون المتعلق بحماية واستصلاح الساحل، ومشاريع أخرى أعدت تخص المحافظة على التربة، والحماية من آثار التلوث السمعي (الضجيج) والحق في المعلومة البيئية. ومن جهة أخرى، تم إخراج مجموعة هامة من المراسيم التطبيقية الخاصة بالقوانين البيئية الصادرة.

وموازة مع ذلك، تم تبني مقاربة جديدة لدعم الإجراءات الوقائية من المخاطر البيئية من خلال استصدار كل المراسيم والقرارات المتعلقة بتنظيم اشتغال اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسات التأثيرات على

ترأس الوزير الأول عباس الفاسي أمس الثلاثاء بالرياض الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة المعقّدة في موضوع مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والتدبير بالذكور أن المجلس الوطني للبيئة هو هيئة للتسيق والتشاور وإطار لمناقشة وتبادل الآراء حول المواضيع المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. تشارك فيه مختلف القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص. وقد عقد المجلس ست دورات منذ إعادة هيكلته في سنة 1995 حيث شكلت هذه الدورات مناسبة للدراس مختلف القوانين والبرامج ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، ونبهت عنها توصيات هامة. ويأتي لتنظيم هذه الدورة السابعة للمجلس كتتويج لسلسلة المشاورات الواسعة حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي أعدته الحكومة تنفيذاً للتعليمات الوالوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطاب العرش لسنة 2009. وقد تمت المشاورات حول الميثاق عبر اللقاءات الجهوية واللقاءات الموازية الأخرى أقتناعية والاهنية بمشاركة الفاعلين المحليين والقطاع الخاص والأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي، وكذا بمشاركة مواطنين من خلال الموقع الإلكتروني المد لهذا الغرض. ونمضت عن كل هذه الاستشارات مجموعة من التوصيات القيمة وتخصص دورة المجلس هذه، للدراسة لتتبع المشاورات حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. كما تم تقديم تقرير حول التطورات الحاصلة فيما يخص النصوص القانونية المتعلقة بحماية وتمتين البيئة وفي مجلي نص كلمة الوزير الأول،

بشرفتي أن أترأس اليوم الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة، الذي نلتزم فيه للوقوف على الخطوات التي تم قطعها لإعداد مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، تعقيدا للتوجهات الملكية السامية الواردة في خطابي العرش المجيد لسنة 2009 و2010، والذي دعا جلالته الملك محمد السادس نصره الله، من خلالهما الحكومة إلى إعداد ميثاق وطني شامل للبيئة، ووضع قانون إطار للبيئة ومخطط عمل لأجراء مضماني هذا الميثاق. وإنه يحق لموعده هام، هذا الذي سنضع فيه أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة المنشودة، وذلك لما يعمله هذا الميثاق من أهمية لبناء مستقبل الأجيال الصاعدة.

إن فرصة انعقاد هذه الدورة البالغة الأهمية للمجلس الوطني للبيئة تتيح لنا إمكانية القول على أن الشأن البيئي بلادنا عرف تطورا ملحوظا خلال العقد الأخير، يتجلى في مبادرات متعددة الجوانب مؤسسية وقانونية، ووضع وإنجاز برامج ومخططات عمل على أرض الواقع. ولأبأس بأن أذكر ببايجاز ببعض من هذه الجهود المبذولة للارتقاء بوضعنا البيئي إلى المستوى الذي نطمح إليه جميعا.

حضرات السيدات والسادة؛  
لقد قررت عمل الحكومة في هذا المجال على اعتماد مقاربة جديدة في تدبير الشأن البيئي، وذلك بتفعيل العمل المحلي وتسريع إنجاز مشاريع التأهيل البيئي، وذلك بإشراك كل الفاعلين والمتدخلين على المستوى الجهوي والمحلي.

وفي هذا الصدد تم اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج، تصب في مجملها في تحقيق تنمية مستدامة من خلال الحفاظ على الموروث الطبيعي والنقائي، وتنميين الإمكانيات الوطنية والجهوية وترشيد استقلالها، أخص بالذكر منها الاستراتيجية الوطنية للماء، والمخطط المديري لإعادة التشجير وتبئية الأحواض المائية، ومخطط تنمية الطاقات المتجددة والبرنامج الطموح للطاقة الشمسية بلادنا ومخطط هالينوس للتصدي البحري ومخطط المغرب الأخضر الفلاحي ومخطط النقل السكاني النظيف والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعتبر نموذجاً عملياً في مجال محاربة الفقر والهشاشة. ومن جهة أخرى، انكبت الحكومة على تعزيز واستكمال الترسنة القانونية لتوطر كل الجوانب البيئية حيث تمت المصادقة على مجموعة من القوانين تخص بالذكر منها تلك المتعلقة بالمناطق المحمية، وبالطاقات المتجددة،

البيئة المتعلقة بكل المشاريع التنموية، مع إعطاء الإمكانية للمواطن لإبداء رأيه حولها من خلال تعميم مسترة البحث العمومي العلني وتسجيل الملاحظات في سجل خاص تستند إليها هذه اللجان عند الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تم إحداث عدة مراكز جهوية للبيئة كالية للرد وتبني الحالة البيئية محليا وجهويا، معهد إليها، على الخصوص، إصدار التقرير السنوي للحالة البيئية بالجهة المعنية.

كما أن الحكومة ضامية في الرفع من وتيرة إنجاز البرامج الوطنية للتأهيل البيئي باعتمادها مقاربة، بيئة القرب، ولقد تم في هذا الإطار إبرام اتفاقيات جهوية بين الحكومة وجميع جهات المملكة تم التوقيع عليها أمام انظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس في أبريل من سنة 2009.

وقد مكنت هذه الاتفاقيات من وضع إطار للشراكة بين مختلف المتدخلين في هذا المجال وطنيا وجهويا وإقليميا بهدف تضافر الجهود للتبؤوس بالشأن البيئي واستدراك الخصائص الحاصلة في البنية التحتية اللازمة لمواجهة كل أشكال التلوث التي تشكل خطورة على صحة المواطنين بشكل خاص وعلى المجال البيئي بشكل عام. وقد تمخض عن هاته الاتفاقيات الجهوية عدد هائل من المشاريع البيئية تجسد على هواجس الساكنة المحلية، كخلق المطارح العشوائية، وعصرية عملية تدبير النفايات وتسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لمعالجة المياه العادمة والصرف الصحي.

وفي هذا السياق، تم الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير السائل إلى 72%، وإنجاز 42 محطة لمعالجة المياه العادمة، مع العلم أن هناك 33 محطة أخرى هي في طور الإنجاز، وسيتم إنجاز 79 محطة في أفق 2012 بكلفة إجمالية تفوق 15 مليار درهم. وفي إطار الاهتمام بالعالم الفروي تم إعطاء

CONSEIL NATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT

# Une réunion sous le signe de la durabilité

La 7e session a été consacrée à l'examen des résultats des concertations autour du projet de la charte.

RACHID TARIK

Le Conseil national de l'environnement (CNE) a tenu mardi 8 février à Rabat sa 7e session consacrée à la Charte nationale de l'environnement et du développement durable (CNEDD) et dont la séance d'ouverture a été présidée par le Premier ministre, Abbas El Fassi. « Pour jeter les bases d'une politique de développement durable, nous avons lancé un processus d'élaboration d'une charte nationale pour la protection de l'environnement. Nous avons élaboré notamment une nouvelle stratégie de l'eau, encouragé une politique de reboisement, réhabilité des décharges sauvages, etc. Toujours dans le cadre de notre politique de sauvegarde de l'environnement, nous avons

élaboré un projet de loi sur le littoral et créé des observatoires de l'environnement pour suivre l'état de l'environnement à l'échelle régionale », a indiqué M. El Fassi.

La 7e session du CNE vient couronner le processus d'une large concertation autour du projet de la charte nationale de l'environnement, lancé par le gouvernement. Ces concertations, qui ont connu la participation de tous les acteurs publics et privés, des partis, des syndicats, des organisations non gouvernementales (ONG) et institutions de recherche et aussi la participation du grand public via la mise en place d'un site internet.

Cette session du CNE a été consacrée à l'examen des résultats des concertations autour du projet de la charte et à la présentation du rapport sur les avancées juridiques en matière de préservation et de valorisation de l'environnement.

A cet effet, l'opérationnalisation de la Charte nationale de l'environnement et de dévelop-

## LES CLÉS

### Prévention

Les politiques publiques doivent adopter le principe de prévention selon lequel il est nécessaire de procéder à l'évaluation.

### Précaution

Les pouvoirs publics doivent adopter l'approche de précaution face aux risques environnementaux et sociétaux insuffisamment connus.

### Responsabilité

Toute personne physique ou morale ayant causé un dommage à l'environnement doit assurer la réparation des préjudices qu'il a causés.

pement durable se fera grâce à un Système de protection durable de l'environnement (SPDE), qui sera mis en œuvre dans les trois dimensions temporelles 2015, 2020 et 2030, correspondant respectivement à l'opérationnalité de la mise à niveau environnementale, de la Stratégie nationale de l'environnement (SNE), puis de la Stratégie nationale de développement durable (SNDD). « La planification du SPDE constitue une voie pertinente pour la concrétisation de la volonté royale et des aspirations de la société marocaine pour un environnement sain et un développement durable, puisqu'elle s'attache à réaliser les objectifs fondamentaux correspondant au fond de la charte ». Et d'ajouter : « Si la Charte de l'environnement est le texte garant du développement durable, le SPDE, en posant les jalons de la construc-



PH. KARTOUCH

L'opérationnalisation de la Charte nationale de l'environnement et de développement durable se fera grâce à un Système de protection durable de l'environnement.

tion de l'opérationnalisation de la charte, en est le moyen d'opérationnalisation. Il reflète la vision de ce que sera le développement durable du Maroc soutenu par la conscience collective et écologique marocaine », indiquent les auteurs du rapport relatif à l'opérationnalisation de la CNEDD.

Le Conseil national de l'environnement (CNE), qui est un organe de coordination et de concertation, constitue un forum de discussion et d'échange sur des thèmes relatifs à l'environnement et au développement durable, et regroupe tous les départements ministériels, les organisations non gouvernementales (ONG), les associations professionnelles, les instituts scientifiques et le secteur privé.

Le CNE a tenu six sessions, depuis sa restructuration en 1995. Ces différentes sessions ont été l'occasion pour examiner les différentes lois et programmes ayant trait à l'environnement et au développement durable. ■



## Réalisation de 79 stations de traitement des eaux usées

Un total de 79 stations de traitement des eaux usées seront réalisées à l'horizon 2012 pour un investissement global de plus 15 milliards de dirhams, a annoncé mardi à Rabat le Premier ministre, Abbas El Fassi. Dans le cadre de l'accélération du rythme de réalisation du programme national d'assainissement liquide et d'épuration des eaux usées, et afin de promouvoir la politique environnementale, combler

le déficit en matière d'infrastructures et faire face à toute forme de pollution, il a été procédé au renforcement du raccordement au réseau d'assainissement liquide à hauteur de 72%, a ajouté M. El Fassi, lors de l'ouverture des travaux de la 7e session du Conseil national de l'environnement. Il a également indiqué que, dans le cadre de ce programme, 42 stations de traitement des eaux usées ont été réalisées.

## Un capital à préserver

La Charte nationale de l'environnement et du développement durable préconise la nécessité d'encadrer le développement socio-économique et culturel par les principes et les valeurs de la solidarité et du développement durable, la prévention, la précaution, la responsabilité, l'engagement et la nécessité de renforcer la valorisation et la protection

du patrimoine intergénérationnel naturel et culturel, et de concilier le développement socio-économique avec la protection de l'environnement.

L'approche globale de l'environnement pour un développement durable, assure une valorisation transsectorielle, dans laquelle l'environnement est perçu comme un capital à préserver.

# Appel à la création d'une haute commission de l'environnement et du développement durable

Le Conseil national de l'environnement (CNE) a appelé, mardi à Rabat, à la création d'une haute commission de l'environnement et du développement durable regroupant les représentants de tous les départements ministériels.

Cette commission sera chargée de la supervision, la coordination et l'orientation en vue d'activer la Charte nationale de l'environnement et du développement durable, ont souligné les membres du CNE à l'issue des travaux de cette instance.

Ils ont également plaidé pour la mise en place de comités régionaux de l'environnement et le renforcement des observatoires régionaux, insistant sur la mobilisation des secteurs et des parties concernées pour l'élaboration d'un projet de loi-cadre relatif à la Charte nationale de l'environnement et du développement durable.

Les participants ont appelé aussi à la création d'une police de l'environnement et à l'implication active de la société civile avec les pouvoirs publics pour la concrétisation de ce projet ambitieux de protection de l'environnement.

Ils ont recommandé la création d'un tribunal spécial pour les affaires environnementales, l'élaboration d'un code de l'environnement et l'actualisation des législations en vigueur, conformément aux dispositions

de la nouvelle charte.

Par ailleurs, les participants ont préconisé la mise en œuvre du plan national de protection de l'environnement et le lancement d'un réseau pour l'échange de données et la coordination avec l'observatoire national de l'environnement.

Le CNE a décidé, en outre, l'élaboration d'un programme national de communication et de sensibilisation à la question de l'environnement, en partenariat avec les universités et les établissements de recherche scientifique.

# M. Abbas El Fassi, à l'ouverture des travaux de la 7ème session du Conseil national de l'environnement

## Réalisation de 79 stations de traitement des eaux usées à l'horizon 2012 pour un coût de plus de 15 milliards de dirhams

### Renforcement du raccordement au réseau d'assainissement liquide à hauteur de 72%

**UN** total de 79 stations de traitement des eaux usées seront réalisées à l'horizon 2012 pour un investissement global de plus de 15 milliards de dirhams, a annoncé mardi à Rabat le Premier ministre, M. Abbas El Fassi, lors de l'ouverture des travaux de la 7ème session du Conseil national de l'environnement.

Dans le cadre de l'accélération du rythme de réalisation du programme national d'assainissement liquide et d'épuration des eaux usées, et afin de promouvoir la politique environnementale, combler le déficit en matière d'infrastructures et faire face à toute forme de pollution, il a été procédé au renforcement du raccordement au réseau d'assainissement liquide à hauteur de 72 %, a ajouté M. El Fassi.

Il a également indiqué que, dans le cadre de ce programme, 42 stations de traitement des eaux usées ont été réalisées. Voici le texte intégral de l'intervention de M. Abbas El Fassi :

« J'ai l'honneur de présider aujourd'hui la séance d'ouverture de la 7ème session du Conseil national de l'Environnement où nous sommes réunis pour faire le point des étapes franchies dans la préparation du projet de la Charte nationale de l'Environnement et le développement durable, mettant en exécution les Hautes Orientations Royales contenues dans les discours du Trône des années 2009 et 2010, à travers lesquelles S.M. le Roi a appelé le gouvernement à préparer une charte nationale globale de l'environnement et à en promulguer une loi-cadre, ainsi qu'à l'élaboration d'un plan d'action pour mettre en œuvre le contenu de ladite charte.

Il est certes un rendez-vous important, celui-ci où nous allons procéder à la pose d'un des piliers fondamentaux du développement durable escompté, étant ce que représente cette charte comme intérêt à la construction de l'avenir des futures générations.

La tenue de cette session hautement importante nous permet d'affirmer que la question de l'environnement dans notre pays a enregistré une évolution remarquable au cours de la dernière décennie. Ceci prend la forme d'initiatives aux multiples aspects institutionnels et juridiques, et d'élaboration et réalisation de programmes et de plans d'action. J'aimerais rappeler ici, de manière concise, quelques uns parmi les efforts consentis pour rehausser notre situation environnementale au niveau auquel nous aspirons tous.

Mesdames et messieurs,

L'action du gouvernement dans ce domaine s'est basée sur une nouvelle approche en matière de gestion de la chose environnementale, et ce, en mettant en œuvre l'action locale et en accélérant la réalisation des projets de mise à niveau environnementale, faisant participer tous les acteurs et intervenants sur les plans régional et local.

A ce propos, un ensemble de stratégies et de programmes ont été adoptés, lesquels versent entièrement dans la réalisation du développement durable, et

ce, en préservant l'héritage naturel et culturel, faisant valoriser les

potentialités nationales et régionales et en rationalisant l'exploitation.

A signaler en particulier la stratégie nationale de l'Eau, le schéma-directeur pour le reboisement et l'aménagement des bassins hydrauliques, le plan de développement des énergies renouvelables, des programmes ambitieux de l'énergie solaire, le plan Halieutis de pêche maritime, le plan agricole Maroc vert, le plan de transport ferroviaire propre et l'Initiative Nationale pour le Développement Humain qui a l'estime d'être un exemple pratique en matière de lutte contre la pauvreté et la précarité.

D'un autre côté, le gouvernement a procédé au renforcement et au parachèvement de l'arsenal juridique pour encadrer tous les aspects de l'Environnement. Ainsi, un ensemble de lois ont été approuvées dont nous évoquons en particulier celles relatives aux zones protégées, aux énergies renouvelables et de l'usage des sachets en plastique dégradable ou biologique-dégradable.

D'autres projets de lois sont dans une phase avancée d'examen par le parlement nous en citons le projet de loi afférent à la protection et à la réfection du littoral, celui relatif à la préservation du sol, celui de protection contre les effets de la pollution sonore et celui du droit d'accès à l'information environnementale. D'un autre côté, un ensemble important de décrets d'application des lois relatives à l'Environnement ont été promulgués.

Parallèlement, une nouvelle approche pour le soutien des dispositions préventives contre les dangers environnementaux a été adoptée à travers la promulgation de tous les décrets et décisions relatifs à l'organisation de l'action de la Commission nationale et des commissions régionales pour l'étude des retombées des projets de développement sur l'environnement en donnant au citoyen la possibilité d'émettre son point de vue sur cette action par la

généralisation de la règle de la recherche publique ainsi que de porter les observations sur des registres spéciaux, afin que les commissions en prennent acte.

En sus de cela, nombre d'observatoires régionaux de l'Environnement ont été mis en place en vue de suivre l'état environnemental aux niveaux local et régional et d'émettre un rapport annuel relatif à chaque région.

Le gouvernement est également sur la voie pour accélérer la cadence de la réalisation des programmes nationaux de mise à niveau environnementale, et ce, par l'adoption de l'approche « Environnement de proximité ». Dans ce cadre, des accords régionaux entre le gouvernement et l'ensemble des régions du Royaume ont été signés en présence de S.M. le Roi Mohammed VI en avril 2009.

Ces accords ont permis d'élaborer un cadre de partenariat entre les différents intervenants aux niveaux national, régional et provincial, visant la conjugaison des efforts pour la promotion de la question de l'Environnement et le rattrapage du manque enregistré en matière d'infrastructure nécessaire pour faire face à la pollution. Ces accords régionaux ont donné lieu à un grand nombre de projets.

Dans ce sens, le taux de rattachement au réseau d'assainissement liquide a atteint 72%, 42 stations de traitement des eaux usées ont été réalisées, 32 sont en cours et 79 à l'horizon 2012 avec un enveloppe de plus de 15 milliards de dirhams. Et dans le cadre de l'intérêt porté au monde rural, des projets d'évacuation sanitaire sont lancés.

Quant au programme national de gestion des déchets domestiques, 12 dépotoirs contrôlés sont déjà réalisés et 6 autres en cours, avec à côté une mise à niveau des dépotoirs anarchiques. Il est prévu de réaliser 24 dépotoirs contrôlés pour atteindre l'objectif d'évacuer 60% des déchets solides au cours de 2012 (coût global

de ces projets : 5 milliards de dirhams).

Le gouvernement a, en outre, œuvré pour l'élaboration d'un programme national pour généraliser les stations de mesure de la qualité de l'air sur l'ensemble des régions du Royaume, le nombre atteint est de 20 stations.

Relativement à la limitation de la pollution industrielle, il a adopté une approche progressive visant la mise à niveau des unités industrielles à travers la subvention allouée par le fonds de lutte contre le type de pollution, ainsi qu'en donnant un plus grand intérêt à l'aspect sensibilisation et éducation.

Si la réalisation de la plupart des projets de mise à niveau de l'Environnement est prévue avant la fin 2015, les indicateurs de suivi de la situation dans notre pays indexés aux normes internationales, il est aujourd'hui impératif pour le Maroc de disposer d'un système efficace pour la préservation durable de notre environnement conformément aux principes du développement durable.

Il n'est agréable en outre de relever que les larges concertations effectuées sur le projet

de la charte nationale n'ont pas abordé uniquement la nécessité de créer ce système, mais ont permis à nombre d'idées et de dispositions pratiques de surgir, ayant pour but d'aider à la réalisation de cet édifice.

A ce propos, j'ai eu l'honneur de donner le lancement, au début 2010, de la série de rencontres de concertation régionale sur ce projet. Cet échange d'idées a été enrichi par des propositions basées sur le vécu quotidien des habitants locaux. Ces concertations ont procédé par trois niveaux. Les rencontres régionales, le site électronique de la Charte et les initiatives et rencontres parallèles, et ont permis d'élaborer le projet de Charte nationale de l'Environnement et de développement durable qui est aujourd'hui entre vos mains. Et il m'est agréable à cette occasion de louer les efforts consentis dans ce cadre par tous les acteurs des secteurs public et privé, des partis politiques, des syndicats, des associations de la société civile, des associations professionnelles, des institutions de la recherche scientifique et de toutes les franges de la société.

# «مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة» موضوع الدورة

## السابعة للمجلس الوطني للبيئة يوم 8 فبراير بالرباط

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الواردة في خطاب العرش لسنة 2009.

وأوضح، في هذا الصدد، أن المشاورات حول الميثاق تمت عبر اللقاءات الجهوية واللقاءات الموازية الأخرى القطاعية والمهنية بمشاركة الفاعلين المحليين والقطاع الخاص والأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي وكذا بمشاركة المواطنين من خلال الموقع الإلكتروني المعد لهذا الغرض، مبرزا أن كل هذه الاستشارات تمخضت عنها مجموعة من التوصيات القيمة.

وذكر البلاغ بأن المجلس عقد ست دورات منذ إعادة هيكلته في سنة 1995، موضحا أن هذه الدورات شكلت مناسبة لتدارس مختلف القوانين والبرامج ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، انبثقت عنها توصيات هامة.

يعقد المجلس الوطني للبيئة، يوم 8 فبراير الجاري بالرباط، دورته السابعة حول موضوع «مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة».

وأفاد بلاغ لكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، اليوم الجمعة، بأن الدورة السابعة، التي سيقترأس جلستها الافتتاحية الوزير الأول السيد عباس الفاسي، ستخصص لدراسة نتائج المشاورات حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وسيتم خلالها تقديم تقرير حول التطور الحاصل في ما يخص النصوص القانونية المتعلقة بحماية وتثمين البيئة.

وأشار البلاغ إلى أن تنظيم هذه الدورة يأتي كتتويج لمسلسل المشاورات الواسعة حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي أعدته الحكومة تنفيذا للتعليمات المولوية السامية

# أشغال الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة

## وضع برنامج وطني لتعميم محطات قياس جودة الهواء في جميع مناطق المملكة

الرباط - أبو رضى

للتوجهات الملكية الواردة في خطابي العرش المجيد لسنتي 2009 و 2010، رؤية مجتمعية شاملة وتدرجية تدعو الجميع إلى المساهمة في تفعيله، حيث تتكلف السلطات العمومية بوضع استراتيجية حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة والجماعات المحلية بالتخطيط المجالي في إطار الجهوية الموسعة، والفاعلون الاقتصاديون على السياسات البيئية والتنمية المستدامة وعلامات الجودة وتنقيط التنمية المستدامة، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالسلوكيات الإيكولوجية.

ونشير إلى أن التأهيل البيئي لن يكتمل خلال ولاية الحكومة الحالية، وأنه سيتأجل إلى الحكومة المقبلة، التي ستجد نفسها معنية بتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة وإخضاع كل مؤشرات تتبع الحالة البيئية ببلادنا إلى المستويات المعتمدة دولياً. وكانت المشاورات حول هذا الميثاق الوطني عبر اليتين تتمثل الأولى في اللقاءات الجهوية واللقاءات الموازية الأخرى القطاعية والمهية بمشاركة الفاعلين المحليين والقطاع الخاص والأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي، والثانية تتعلق بمشاركة المواطنين من خلال الموقع الإلكتروني المعد لهذا الغرض. وتمخضت عن هذه الاستشارات مئات التوصيات في مجالات الماء، التهيئة والتعمير، النفايات، التربة، الغابات والمناطق الرطبة والتنوع البيولوجي، الموروث الثقافي، الساحل والوسط البحري، وتوصيات أخرى تتعلق بإجراءات خاصة بالحكامة.

أشاد الوزير الأول عباس الفاسي بالتقدم الكبير الحاصل في مجال تدبير النفايات بمختلف أنواعها، وأوضح بأن الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير السائل ارتفع إلى 72 بالمائة وإنجاز 42 محطة لمعالجة المياه العادمة و 33 محطة أخرى في طور الإنجاز وكذا إنجاز 79 محطة في أفق 2012 بكلفة إجمالية تفوق 15 مليار درهم، هذا إضافة إلى إعطاء انطلاقة فعلية لإنجاز مشاريع الصرف الصحي بالعالم القروي.

وأبرز الفاسي أنه في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، تم إلى حد الآن إنجاز 12 مطرحاً مراقباً و 6 مطارح أخرى في مرحلة متقدمة من الإنجاز مع إعادة تأهيل المطارح العشوائية، مضيفاً أنه يتعين إنجاز 24 مطرحاً مراقباً لبلوغ هدف التخلص بنسبة 60 بالمائة من النفايات الصلبة في غضون سنة 2012. علماً أن الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع تصل إلى 3 ملايين درهم. جاد هذا في الكلمة التي ألقاها عباس الفاسي بمناسبة أشغال الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة والتي خصصت لمناقشة مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمنعقدة أمس الثلاثاء بالرباط.

وأشار الفاسي إلى وضع برنامج وطني لتعميم محطات قياس جودة الهواء في جميع مناطق المملكة وصل عددها حالياً إلى 20 محطة في أفق تعميمها على باقي أهم المدن المغربية قبل متم 2012.

ويشكل مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والذي يأتي تنفيذاً

Pour un investissement de plus de 15 MMDH

# 79 stations d'épuration à l'horizon 2012



© MAP  
Abbas El Fassi devant le Conseil national de l'environnement.

«**L**e gouvernement a adopté une nouvelle approche en matière d'environnement. Nous avons développé plusieurs stratégies et programmes environnementaux visant la réalisation d'un développement pérenne à travers la conservation du patrimoine naturel et culturel. Nous avons également enrichi le cadre légal via la ratification d'un grand nombre de lois». Telles sont les affirmations du Premier ministre, Abbas El Fassi, lors de la 7ème session du Conseil national de l'environnement qui s'est tenue hier à Rabat.

Ce Conseil qui a connu la participation de plusieurs intervenants dans le domaine de l'environnement avait pour objectif de débattre de la Charte nationale de l'environnement et du développement durable.

Le Premier ministre a rappelé dans ce cadre que les efforts du gouvernement sont de grande importance et constituent une phase historique essentielle dans l'histoire de l'environnement au Maroc. Ainsi, il a déclaré que la stratégie nationale pour l'eau, le plan de développement des énergies renouvelables, le projet d'énergie solaire, le plan

Halieutiques pour la pêche maritime, le plan Maroc Vert sont un exemple tangible de la volonté gouvernementale visant la lutte contre la pauvreté et la précarité.

Par ailleurs, Abbas El Fassi a indiqué que le taux d'accès au réseau d'assainissement liquide a augmenté pour atteindre les 72%. 79 stations de traitement des eaux usées seront réalisées à l'horizon 2012.

S'agissant de la Charte nationale de l'environnement et du développement durable, le premier constat relevé par ce Conseil est qu'une large concertation nationale a été menée avant l'opérationnalisation de ce grand projet gouvernemental. Celle-ci a touché plusieurs axes à savoir : le renforcement du cadre juridique et institutionnel, le renforcement des mécanismes économiques et financiers, la gestion durable des ressources en eau, l'intégration de la composante environnementale dans les plans d'aménagement du territoire, la protection de la diversité biologique et des ressources naturelles, la généralisation de la gestion écologique des déchets solides, la lutte contre la pollution de l'air, la protection du littoral et du milieu maritime, la protection des sols et appui à l'agriculture durable et enfin la protection du patrimoine

culturel.

Ces axes vont être accompagnés par des mesures afin de concrétiser les objectifs de la charte. Ces différentes mesures devraient émaner non seulement de l'exécutif mais engager également la société civile et les citoyens en général. Ainsi, les participants à ce Conseil ont appelé à instituer une culture environnementale civique à travers l'intégration de l'éducation environnementale dans le système scolaire et le processus éducatif. De surcroît, ils ont recommandé la qualification de l'élément humain pour garantir une gestion exemplaire de l'environnement, sans négliger le développement de la recherche scientifique et la diffusion des informations environnementales auprès de l'ensemble des populations.

Rappelant enfin que le Conseil national de l'environnement est un organe de coordination et de concertation. Il constitue un forum de discussion et d'échange sur des thèmes liés à l'environnement et au développement durable. Il regroupe tous les départements ministériels, ONG, associations professionnelles et instituts scientifiques ainsi que des représentants du secteur privé.

**MONTASSIR SAKHI**

# La nouvelle donne

Ainsi que nous l'avions annoncé dans nos éditions d'hier, un total de 79 stations de traitement des eaux usées vont être réalisées à l'horizon 2012 pour un investissement global de plus 15 milliards de dirhams.

Annnonce en a été faite par le Premier ministre, Abbas El Fassi, à l'ouverture des travaux de la 7ème session du Conseil national de l'environnement.

Mais qu'en est-il réellement du Programme national d'assainissement (PNA) cinq ans après son application? «Il avance dans des bonnes conditions», nous ont précisé plusieurs sources concordantes. A preuve, le taux des eaux traitées dépasse aujourd'hui les 20% contre 7% en 2005.

Pourtant, le Maroc accuse encore du retard en matière de traitement des eaux usées et ces dernières constituent

toujours une source majeure de pollution des eaux côtières, de surface et souterraines.

Au Maroc, les volumes d'eaux usées rejetés sont, en effet, estimés à 666 Mm<sup>3</sup> en 2010 et atteindraient 900 Mm<sup>3</sup> à l'horizon 2020. 10 grandes villes rejettent près de 67% contre 33% en provenance de 305 villes moyennes et petits centres urbains.

La plupart de ces eaux usées sont déversées dans le milieu naturel sans traitement dont 8% seulement sont épurées.

Pour Omar Sobhi, professeur à la Faculté des sciences d'Abou Chouaib Doukkali à El Jadida, le vrai problème du Royaume ne réside donc pas dans la construction de nouvelles stations d'épuration, mais dans leur coût d'investissement et de fonctionnement au regard des moyens financiers limités

des collectivités locales. « On est face à des procédés importés qui coûtent énormément sans oublier les coûts des bureaux des études qui sont dans leur majorité des bureaux étrangers. La seule ressource reste l'Etat, mais lui aussi a des moyens limités », nous a-t-il précisé.

Néanmoins, il estime que le vrai problème concerne le monde rural où la gestion des eaux usées et des ordures est catastrophique en l'absence de politiques de gestion élaborées dans ce sens et du manque de moyens financiers.

« Le pari, c'est la formation de cadres marocains dans ce secteur afin de trouver une solution à la question du recours aux cadres et bureaux d'études étrangers », a-t-il conclu.

**HASSAN BENTAËB**

*Lire page 4.*

*Programme national d'assainissement*

# La nouvelle donne

Un total de 79 stations de traitement des eaux usées seront réalisées à l'horizon 2012 pour un investissement global de plus 15 milliards de dirhams, a annoncé mardi à Rabat, le Premier ministre, Abbas El Fassi.

Dans le cadre de l'accélération du rythme de réalisation du programme national d'assainissement liquide et d'épuration des eaux usées, et afin de promouvoir la politique environnementale, combler le déficit en matière d'infrastructures et faire face à toute forme de pollution, il a été procédé au renforcement du raccordement au réseau d'assainissement liquide à hauteur de 72%, a ajouté M. El Fassi, lors de l'ouverture des travaux de la 7<sup>ème</sup> session du Conseil national de l'environnement.

Il a également indiqué que, dans le cadre de ce programme, 42 stations de traitement des eaux usées ont été réalisées.



Mais qu'en est-il réellement de Programme national d'assainissement (PNA) cinq ans après son application? « Il avance dans des bonnes conditions », ont rassuré certaines sources. Près de 8.5 milliards de DH ont été engagés et les travaux ont été achevés dans plus de 50 communes et sont en cours dans une quarantaine d'autres. Le taux des eaux traitées d'épasse aujourd'hui les 20% contre 7% en 2005.

Au total, 42 stations de traitement des eaux usées ont été réalisées et près de 77 communes gèrent actuellement d'une manière professionnelle le secteur de l'assainissement. Et d'ici 2012, 79 stations de traitement des eaux usées seront réalisées pour un investissement global de plus 15 milliards de DH.

Pourtant, le Maroc accuse un grand retard en matière de traitement des eaux usées. Et ces dernières continuent de constituer une source majeure de pollution des eaux côtières, de surface et souterraines.

Ces pollutions présentent des risques sanitaires graves et engendrent des coûts considérables pour l'amélioration des ressources en eau.

Au Maroc, les volumes d'eaux usées rejetés sont estimés à 666 Mm<sup>3</sup> en 2010 et atteindraient 900 Mm<sup>3</sup> à l'horizon 2020. 10 grandes villes rejettent près de 67% contre 33% en provenance de 305 villes moyennes et petits centres urbains.

La plupart de ces eaux

usées sont déversées dans le milieu naturel sans traitement dont 8% seulement sont épurées. L'Atlantique reçoit à lui seul 356 Mm<sup>3</sup>/an, soit 54 %. La Méditerranée recueille 29 Mm<sup>3</sup>/an (4.5%) et le reste soit l'équivalent de 659 Mm<sup>3</sup> (41.5%) est versé dans les rivières et oueds.

***Il existe plusieurs ministères directement ou indirectement impliqués dans la planification, la gestion et le suivi de l'eau et des eaux usées, ainsi que dans des activités de contrôle de la pollution.***

Cette augmentation des eaux usées est due, selon les experts, à la croissance de la population urbaine (4,4 à 5 %/an) et à l'élargissement des branchements aux réseaux d'eau potable (53% en 1972 à 86% en 2004) ainsi qu'à l'augmentation de la consommation individuelle en eau potable (85 L/capita/J en 1972 à 116 L/capita/J en 1992) et à l'allongement des connexions au réseau d'assainissement (73% en 2006).

Ces dernières années, l'accroissement de la demande en eau pour la consommation humaine, industrielle, agricole et les sécheresses répétées qui sévissent au Maroc ont sensibilisé les décideurs à considérer les eaux usées comme une ressource hydrique appréciable, d'où la nécessité de réfléchir à un programme national d'épuration des eaux usées.

Lancé en 2005, avec un coût d'investissement qui s'élève à 43 milliards de DH et ciblant près de 260 villes et centres urbains de plus de 10 millions habitants, le PNA avait pour ambition de raccorder 80% de la population urbaine au réseau collectif d'assainissement et de réduire d'au moins 60% la pollution des eaux usées avant leur rejet en milieu naturel.

La première tranche de ce programme a porté sur la période 2006-2008 et elle a ambitionné de couvrir 130 villes et centres urbains comptant une population de 6,7 millions habitants.

Cependant, si plusieurs stations d'épuration ont été construites, rares

sont celles qui sont encore fonctionnelles en raison de problèmes de suivi, d'entretien ou d'inadaptation de la filière de traitement.

En effet, la construction des stations de traitement des eaux usées a débuté au Maroc depuis les années cinquante. Une soixantaine de STEP ont vu le jour. Mais depuis 1994, la grande majorité d'entre elles ont été soit hors service ou non raccordées au réseau pour des raisons diverses.

Une étude réalisée conjointement entre la Direction générale des collectivités locales (DGCL) et l'Office national de l'eau potable (ONEP) en 1993 a pu inventorier 63 stations dont seulement 26 ont été en état de marche, parmi lesquelles dix sont gérées par les collectivités locales. Pour le reste, elles ont été soit hors service ou non

## **La responsabilité des collectivités locales**

La loi n° 78-00 portant charte communale laisse au conseil communal le soin de décider (art 39) de la création ou de la gestion des services publics communaux, notamment dans le domaine de l'assainissement liquide et la collecte, le transport, la mise en décharge publique et le traitement des ordures ménagères et des déchets assimilés. Les modes de gestion pouvant être envisagés sont les régies directes, la régie autonome, la concession ou toute autre forme de gestion déléguée des services publics. Ces charges sont stipulées par le dahir pour la loi n° 1-76-584 du 30 novembre 1976 relatif à l'organisation financière des communes, qui rend obligatoire pour les communes : les dépenses d'entretien de la voirie communale et de tous les ouvrages d'édilité publique, tels que les égouts, cana-

lisations, réservoirs d'eau,... les dépenses nécessaires pour assurer la salubrité et l'hygiène de la commune, en particulier la lutte contre le paludisme et les maladies épidémiques.

En matière d'assainissement, tant liquide que solide, le schéma directeur d'aménagement urbain, au respect des options et des prescriptions duquel tant le conseil communal que son président sont appelés à veiller (art 38 et 50 de la charte communale), doit définir les principes devant guider l'assainissement ainsi que les lieux de rejets des eaux usées, les endroits devant servir de décharges publiques ainsi que les zones grevées de servitudes de protection des ressources en eau (art 4, 3 et art 5 de la loi n° 12-90 relative à l'urbanisme, promulguée par le Dahir n° 1-92-31 du 17 juin 1992).

connectées.

La mission conjointe entre la DGCL et l'ONEP a montré également que ces STEP souffrent de l'inadaptation de la filière de traitement aux conditions locales, de défaut de conception des ouvrages, de manque d'entretien, de problèmes de gestion (absence de budget, de cadres techniques compétents) et d'absence de planification à court et long termes.

Aujourd'hui, la capacité totale des STEP fonctionnelles et celles projetées est de 203 Mm<sup>3</sup>/an et seulement 30 % des eaux usées qui seront produites en 2010 (estimées à 660 Mm<sup>3</sup>), seront traitées.

Pour sa part, Omar Sobhi, professeur à la Faculté des sciences d'Abou Chouaib Doukkali à El Jadida, estime que les chiffres avancés par les pouvoirs publics incitent à la prudence du fait de la difficulté de les vérifier. Il croit que depuis 2005, le Maroc a pu réaliser au total 30 STEP.

M. Sobhi a indiqué que le vrai problème du Royaume ne réside pas dans la construction de nouvelles stations d'épuration, mais dans le coût d'investissement et de fonctionnement qu'engendre ce genre de stations car les techniques utilisées sont dans leur majorité importées de l'étranger et les moyens financiers des collectivités locales sont limités. « On est face à des procédés importés qui coûtent énormément sans oublier les coûts des bureaux d'études qui sont dans leur majorité des bureaux étrangers. La seule ressource reste l'Etat, mais lui aussi a des moyens limités », a-t-il précisé.

M. Sobhi cité l'exemple de la STEP de Marrakech qui a coûté près de 1,3 million de DH mais avec une capacité de traitement très limitée. Aujourd'hui, elle a atteint 95% de sa capacité et sera incapable prochainement de traiter l'ensemble des eaux usées de la ville.

Notre source précise qu'il y a aussi le problème du cadre législatif relatif à la création des STEP, qui existe mais qui ne fonctionne pas faute de décrets d'application. « L'exemple du principe pollueur-payeur est non applicable du fait de l'absence de ce

cadre législatif », note-t-il.

La multiplication des intervenants a été aussi pointée du doigt. Le manque de coordination entre eux fragilise le secteur.

En effet, il existe plusieurs ministères directement ou indirectement impliqués dans la planification, la gestion et le

---

***La solution pour résoudre la problématique des STEP au Maroc réside dans la création de petites stations avec des moyens simples et des techniques qui prennent en compte le contexte et les possibilités financières de chaque ville.***

---

suivi de l'eau et des eaux usées, ainsi que dans des activités de contrôle de la pollution.

Ainsi, il y a le ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement chargé du lancement, de la promotion et de la coordination de la protection des ressources en eau, la réduction de la pollution et l'application de la législation. Il est également responsable des études d'évaluation de l'impact environnemental et de la sensibilisation du public. Il y a aussi le ministère de l'Équipement qui est responsable de la planification et de la gestion des projets et de la mise en œuvre de l'allocation des ressources.

L'Office national de l'eau potable (ONEP), à travers la DG Environnement pour la mise au point de l'Initiative de dépollution de la Méditerranée «Horizon 2020» est en charge de la protection et du suivi des eaux ainsi que de l'application de la législation. En 2000, l'ONEP s'est vu octroyer une responsabilité supplémentaire en ce qui concerne les eaux usées : celle-ci l'engage à collecter, traiter et réutiliser les eaux usées, en cas de demande émanant des municipalités.

Le ministère de la Santé est essentiellement responsable de la qualité de l'eau potable, mais il joue aussi un rôle important dans l'élaboration des normes et des lois. Le rôle du ministère de l'Intérieur en matière d'environnement est général. Il agit à travers la

Direction générale des collectivités locales, qui est responsable des ressources en eau potable et de l'évacuation des eaux usées dans les communautés.

Les Agences de bassins sont en charge de l'évaluation, de la planification et de la gestion des ressources en eau au sein d'un bassin hydrographique. Elles sont responsables de l'élaboration de plans de gestion intégrée de l'eau et de la supervision de leur mise en œuvre. Elles sont également compétentes en matière de suivi de qualité de l'eau et de mise en application de lois liées à la protection des ressources en eau.

Notre interlocuteur pense que la solution pour résoudre la problématique des STEP au Maroc réside dans la création de petites stations avec des moyens simples et des techniques qui prennent en compte le contexte et les possibilités financières de chaque ville. Il pense également à une implication forte du secteur privé qui doit investir davantage mais qui reste, selon lui, peu convaincu de l'utilité de ce genre de projets et de leur rentabilité.

«Le secteur privé peut profiter de la réutilisation des eaux usées. Il faut un peu de volontarisme et de courage.

Pourtant, les exemples de réussite sont là. Prenez le cas de la ville ocre où des professionnels du tourisme ont profité du traitement des eaux usées pour l'arrosage des terrains de golf », a-t-il déclaré.

Néanmoins, il estime que le vrai problème concerne le monde rural où la gestion des eaux usées et des ordures est catastrophique en l'absence de politiques de gestion élaborées dans ce sens et du manque de moyens financiers.

« Le pari, c'est la formation de cadres marocains dans ce secteur afin de trouver une solution à la question du recours aux cadres et bureaux d'études étrangers », a-t-il conclu.

**HASSAN BENTALEB**

# إحداثيات شرطة بيئية ومحكمة خاصة.. أهم توصيات المجلس الوطني للبيئة

انطلقت عن الدورة السابعة للمجلس الوطني للبيئة عدة توصيات تتعلق بالحكمة البيئية وحماية الأوساط الطبيعية والإجراءات المواكبة، وذلك خلال اللقاء الذي عقد أول أمس بالرباط حول « مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة » والذي ترأسه الوزير الأول عباس الفاسي، بمركز الندوات التابع لوزارة التجهيز.

فقد كانت نتائج المشاورات الواسعة حول مشروع الميثاق ضدور عدة توصيات، كان أهمها إحداث شرطة بيئية ومحكمة خاصة بالبيئة. وهمت التوصيات تعبئة جميع القطاعات والأطراف المعنية لإعداد مشروع القانون الإطار، انطلاقا من تقييم النصوص القانونية الحالية

لتحديد جوانب الضعف والقوة، وإشراك خبراء في إعداد هذا القانون مع الأخذ بعين الاعتبار بالجوانب التقنية لحماية البيئة، بالإضافة إلى إحداث لجن جهوية للبيئة والتنمية المستدامة لتفعيل الميثاق جهويا. وجاء في التوصيات التأكيد على جمع القوانين والنصوص البيئية في مدونة للبيئة ومراجعة القوانين الجاري بها العمل على ضوء مضامين القانون الإطار للميثاق الوطني من أجل تحيينها.

كما نصت التوصيات على تدعيم المراسد الجهوية والمصالح الخارجية للبيئة، وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين من أجل تطبيق وتنفيذ مقتضيات الميثاق. وإحداث مسطرة التقييم البيئي الاستراتيجي في أقرب الآجال مع

التأكيد على إشراك المجتمع المدني مع اشتراط أن تكون المساعدات المالية التي تقدمها الدولة هي فقط لأجل حماية البيئة والموارد الطبيعية. وفي إطار حماية الأوساط الطبيعية (حماية التراث الطبيعي والثقافي) أصدرت توصيات حول ترجمة المخطط الوطني للحماية المستدامة للبيئة باعتباره خارطة الطريق، إلى مخططات جهوية ومحلية، وكذا اعتماد نظام إحصائي خاص بالبيئة يساعد على التخطيط بل وإقامة شبكة وطنية للفاعلين في المجال البيئي تنسق مع المرصد الوطني للبيئة.

وبخصوص الإجراءات المواكبة نصت التوصيات على ضرورة استفادة القضاة وكل الفاعلين القانونيين من دورات قانونية في مجال

القوانين البيئية، ودعم التكوين والبحث العلمي في المجال البيئي عبر الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وأيضا إعداد برنامج وطني للتواصل والتحسيس والتربية البيئية.

ويذكر أن الحصيلة القانونية للقطاع صدور 10 قوانين لتعزيز حماية البيئة ودعم محاربة التلوث والانخراط في مسلسل التنمية المستدامة، في حين هناك مراسيم ومشاريع قرارات في طور الدراسة، علما أن هناك قانون إطار للبيئة والتنمية المستدامة في الأفق سيعطي دفعة قوية للديناميكية الحالية في مجال التشريع والقانون، ويدعم برامج التأهيل البيئي للتنمية المستدامة.

■ أمينة المستاري